

مجلة بحوث  
كلية الآداب

البحث ( ٢٩ )

مسالك العلماء في درء التعارض الظاهري  
في الأحاديث النبوية

إعداد

الباحث/ علي ظريف عبد اللطيف حجازي  
لنيل درجة الدكتوراة في البلاغة والنقد - قسم اللغة العربية  
شعبة الدراسات الاسلامية - كلية الآداب - جامعة المنوفية

تحت اشراف

أ.د/ سيد أحمد عبد الحميد كشك  
أستاذ الدراسات الاسلامية - جامعة الفيوم

يوليو ٢٠١٦م

العدد (١٠٦)

السنة ٢٧

<http://Art.menofia.edu.eg> \*\*\* E-mail: rifa2012@Gmail.com

## مسالك العلماء فى درء التعارض الظاهرى فى الأحاديث النبوية

الباحث/ على ظريف عبد اللطيف حجازى

لنيل درجة الدكتوراة فى البلاغة والنقد

جامعة المنوفية كلية الآداب بشبين الكوم قسم اللغة العربية شعبة الدراسات الاسلامية  
تحت اشراف

أ.د/ سيد أحمد عبدالحميد كشك

استاذ الدراسات الاسلامية - جامعة الفيوم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

أَخَذُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ النَّبِيُّ الْأَمِيُّ الْأَمِينُ ، الرَّحْمَةُ الْمَهْدَاةُ ، وَالسَّرَاجُ الْمُنِيرُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ ..... أما بعد .  
فقد تعرضت السنة النبوية قديمًا وحديثًا لهجمات وطعنات شتى اتخذت ألواناً وأشكالاً متنوعة ، تارة بالطعن فى حجية السنة النبوية جملة بدعوى الاكتفاء بالقرآن الكريم ، وأخرى بدعوى التناقض والتضاد الحاصل بين الأحاديث .  
وقد قيض الله ﷻ للسنة النبوية - فى كل عصر - أعلامًا وجهابذة من العلماء بذلوا النفس والنفيس فى حفظها والذب عن عرينها ، ولم تقتصر جهود العلماء على توثيق المرويات ، وبيان حال الرواة جرحًا وتعيلًا بل بذلوا جهودًا كبيرة فى فهم هذه المرويات ، وفى رفع ما قد يكون بينها من تعارض بالجمع والتوفيق ، أو القول بالنسخ إن علم التاريخ ، أو الترجيح بينها بأى وجه من وجوه الترجيح ، وكان من ثمرات هذه الجهود ظهور علم مختلف الحديث  
ومما دفعنى للكتابة فى هذا الموضوع أنه توجد أحاديث يوحى ظاهرها التعارض ، فأريت فى هذا البحث أن أوضح أن التعارض بين الأحاديث إنما هو فى الظاهر وأن كلام رسول الله ﷺ لا يمكن أن يعارض بعضه بعضًا .، فقامت بحمد الله وعونه بعمل هذا البحث خدمة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو " مسالك العلماء فى درء التعارض الظاهرى فى الأحاديث النبوية " .

الباحث/ على ظريف عبداللطيف حجازي

خطة البحث: يشتمل البحث على مقدمة وتمهيد ومبحثين.

التمهيد فيشتمل على التعريف بالتعارض، والمختلف .

المبحث الأول: مناهج العلماء في ترتيب مسالك دفع التعارض الظاهري وأشهر

المصنفات فيه: وفيه مناهج العلماء في ترتيب مسالك دفع التعارض، والموازنة بين

مناهج العلماء، ونشأة التصنيف في مختلف الحديث وأهم الكتب المؤلفة فيه.

المبحث الثاني: مسالك العلماء في دفع التعارض الظاهري وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الجمع مع دراسة نموذج لدفع التعارض بالجمع .

المطلب الثاني: النسخ مع دراسة نموذج لدفع التعارض بالنسخ .

المطلب الثالث: الترجيح مع دراسة نموذج لدفع التعارض بالترجيح.

ثم الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث والتوصيات.

التمهيد

أولاً: التعارض

التعارض في اللغة :

التعارض : مصدر تعارض، فهو يقتضى فاعلين فأكثر، فإذا قلنا تعارض

الدليلان، كان المعنى تشارك الدليلان في التعارض الذي وقع بينهما، وهو يطلق في

اللغة ويستعمل لعدة معاني منها :-

أولاً : المنع :

قال الأزهري (١) : " والأصل فيه أن الطريق إذا اعترض فيه بناء أو غيره،

منع السابلة من سلوكه، وكل ما يمنعك من شغل وغيره من الأمراض فهو عارض،

وعرض عارض أي حال حائل ومنع مانع " (٢) بحيث يمنع وجود أحدهما وجود الآخر منهما.

(١) الأزهري : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (٢٨٢ - ٣٧٠) الإمام المشهور في اللغة، شافعي المذهب

غلبيت عليه اللغة فاشتهر بها، ومن أشهر مصنفاته تهذيب اللغة: [ شذرات الذهب في أخبار من ذهب

الأرناؤوط - طبعة دار بن كثير الأولى (١٩٨٦). ] شذرات الذهب في أخبار من ذهب

(٢) تهذيب اللغة للأزهري : (٤٥٤/١، ٤٤٥) مادة عرض بتحقيق محمد عوض مرعب - دار إحياء التراث

الطبعة الأولى.

ثانياً : المقابلة :

قال ابن منظور (٣) : " عارض الشيء بالشيء معارضةً، قابله، وعارضت كتاباً بكتاب أى قابلته" (٤) وقال : " التعارض مأخوذ من العُرض (بضم العين) وهو الناحية أو الجهة، كأن المتعارضين يقف كل منهما في وجه الآخر أى جهته وناحيته " (٥).

ثالثاً : المحاذاة :

قال ابن فارس (٦) : " عارضت فلاناً في السير، إذا سرت حيااله، وعارضته مثل ما صنع، إذا أتيت إليه مثل ما أتى إليك، ومنه اشتقت المعارضة " (٧).

إذا التعارض بين الشئيين لا يتم إلا باستوائهما.

ومن ثم فالتعارض في اللغة له معان متعددة منها المقابلة، المنع، المحاذاة، وأقربها إلى المعنى الاصطلاحي، المقابلة على سبيل الممانعة.

التعارض في الاصطلاح :

أكثر من تناول تعريف التعارض بهذا الاسم : الأصوليون - أما المحدثون - فإنهم لم يتناولوه بهذا الاسم، وإنما تناولوه تحت مسمى " مختلف الحديث " .

عرف الأصوليون التعارض بتعاريف كثيرة منها ما ذكره الإسنوي (٨) - رحمه الله - قال : " التعارض بين الأمرين : تقابلهما على وجه يمنع كل واحد منهما مقتضى صاحبه " . (٩)

(١) ابن منظور : جمال الدين أبو الفضل محمد بن كرم بن علي الأنصاري الملقب بابن منظور (٦٣٠ - ٧١١) ولد في القاهرة وقيل في طرابلس، كان محدثاً فقيهاً، تولى القضاء بطرابلس، توفي بالقاهرة من أشهر مؤلفاته لسان العرب : ثمرات الذهب (٤٩/٨).

(٢) لسان العرب لابن منظور : (٢٨٨٥/٤) مادة عرض نهر - ٢ - طبعة دار المعارف.

(٣) السليق: (٢٨٨٩/٤) مادة عرض نهر.

(٤) ابن فارس : أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (٣٢٩ - ٣٩٥) كان إماماً في علوم شتى، وخصوصاً في اللغة، من أشهر مؤلفاته معجم مقاييس اللغة - ثمرات الذهب : (٤٨٠/٤) الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء لخير الدين الزركلي (١٩٣/١) طبعة دار العلم للملايين - الخامسة ٢٠٠٢.

(٥) معجم مقاييس اللغة لابن فارس : (٢٧٢/٤) مادة عرض - بتحقيق. / عبد السلام هارون - طبعة دار الفكر.

(٦) الإسنوي : جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي القرشي الأموي الإسنوي الشافعي (٧٠٤ - ٧٧٢) برع في العلوم، وخاصة في الأصول والعربية، وفي عهده انتهت إليه رئاسة الشافعية، توفي بمصر: ثمرات الذهب : (٣٨٢/٣).

(٧) نهج السؤل في شرح منهاج الأصول للإسنوي (٣٥/٣). طبعة عالم الكتب.

وعرفه صاحب معجم أصول الفقه: " تقابل الدليلين على سبيل الممانعة بحيث يقتضى أحدهما ثبوت أمر، والآخر انتفائه، في محل واحد، وفي زمان واحد ". (١٠)  
 وعرفه الخطيب البغدادي فقال (١١): " معنى التعارض بين الخبرين والقرآن من أمر ونهى وغير ذلك. أن يكون موجب أحدهما نافياً لموجب الآخر ". (١٢)  
 فيمكن أن نعرف التعارض الذي هو موضوع هذا البحث - وهو التعارض بين الأحاديث بأنه - تقابل حديثين نبويين على وجه يمنع كل منهما مقتضى الآخر تقابلاً ظاهراً.

## ثانياً : مختلف الحديث

### مختلف الحديث في اللغة :

هذا المصطلح مركب إضافي، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف، لأن معناه وصف الحديث بأنه مختلف والمختلف مأخوذ من : اختلف ضد اتَّفَقَ، يقال : اختلف الأمران وتخالفا : أى لم يتَّفَقَا، وكل ما لم يتساو فقد تخالف واختلف " (١٣).  
 ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ ﴾ (١٤) أكله : هو ثمره الذى يؤكل، والضمير للنخل والزرع، واختلف ثمار النخل والزرع فى اللون، والطعم، والحجم، والرائحة " (١٥).

### مختلف الحديث اصطلاحاً :

تعددت عبارات العلماء فى بيان حقيقة هذا العلم وإن اتفقت معظمها فى المعنى تقريباً. وسبب تعدد عبارات العلماء بسبب اختلافهم فى ضبط كلمة مختلف. فمنهم من قال وهم الأكثر - أنها بضم الميم وكسر اللام على أنها اسم فاعل، وتكون الإضافة بمعنى من. أى : المختلف من الحديث.

(١٠) معجم أصول الفقه - تأليف - خالد رمضان حسن : ص (٨٨) طبعة دار الروضة - الأولى ١٩٩٨.  
 (١١) الخطيب : أحمد بن على بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣) أحد الأئمة الأعلام ارتحل إلى البصرة، ودمشق، وفسن ببغداد، من مؤلفاته، الكفاية فى معرفة أصول الرواية: شذرات الذهب: ٢٦٣/٢٦٢/٥.  
 (١٢) الكفاية فى معرفة أصول الرواية للخطيب البغدادي : (٥٥٨/٢) طبعة دار الهدى - الأولى (١٤٢٣) - ٢٠٠٣.  
 (١٣) لسان العرب : (١٢٤٠/٢) مادة خلف نهرا.  
 (١٤) سورة الأنعام : الآية (١٤١).  
 (١٥) مدارك التنزيل وحقائق التأويل لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفى (٧١٠) (٥٤٢/١) تحقيق يوسف على بدوي - دار الكلم الطيب - الأولى.

ومنهم من جعلها. بضم الميم وفتح اللام، وتكون الإضافة بمعنى: " في " أي الاختلاف في الحديث<sup>(١٦)</sup>. فمن ضبطها بكسر اللام فقد عرفه بأنه (الحديث الذي عارضه ظاهراً مثله)<sup>(١٧)</sup> أي أن المختلف هو الحديث نفسه وهذا هو تعريف الإمام الحاكم<sup>(١٨)</sup> - رحمه الله - ومن ضبطها بفتح اللام فقد عرفه " أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً " <sup>(١٩)</sup> أي أن التعريف لنفس التضاد والاختلاف، وهذا هو تعريف الإمام النووي<sup>(٢٠)</sup> - رحمه الله - فيلاحظ الحرص دائماً على ذكر قيد ظاهراً في التعريف، للدلالة على أن التعارض بين الأحاديث إنما هو تعارض ظاهري، لا حقيقي.

لكن أول من تعرض لتعريف المختلف اصطلاحاً فيما وقفت عليه الإمام الشافعي - رحمه الله - حيث قال: " المختلف ما لم يمض إلا بسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذه يحله وهذا يحرمه ".<sup>(٢١)</sup>

وقد صار العلماء المعاصرون في تعريف مختلف الحديث سيرة المتقدمين، فعرفه د/ صبحي الصالح بقوله: " هو علم يبحث عن الأحاديث التي ظاهرها التناقض من حيث إمكان الجمع بينها، إما بتقييد مطلقها، أو بتخصيص عامها، أو حملها على تعدد الحادثة، أو غير ذلك، ويطلق عليه علم تليق<sup>(٢٢)</sup> الحديث " <sup>(٢٣)</sup>. ومن خلال هذه التعاريف وتعريف التعارض المتقدم نجد أنهما بمعنى واحد، وهما لفظان لمسمى واحد.

- (١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث د/ محمد أبو شهبة ص (٤٤١ - ٤٤٢) طبعة عالم المعرفة.  
 (٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص (١٢٢) دار الأفاق - بيروت - الرابعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.  
 (٣) الحاكم: محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم النيسابوري (٣٢١ - ٤٠٥) مولده ووفاته بنيسابور - رحل إلى العراق وخرسان كان مشغولاً يعلم الحديث أشهر مصنفاته - المستدرک علی الصحیحین - ومعرفة علوم الحديث. شذرات الذهب: (٣٣/٥، ٣٤)  
 (٤) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير للإمام النووي ص (٩٠) تحقيق محمد عثمان الخشت - دار الكتب العربي - الأولى ١٤٠٥.  
 (٥) النووي: محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن حسن، شافعي المذهب، فقيه حافظ زاهد، (٦٣١ - ٦٧٦) توفي بنوى، من أشهر مصنفاته، المنهاج في شرح صحيح مسلم، والمجموع، لم يكمله = شذرات الذهب: ٦١٨/٧.  
 (٦) الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي ص (٣٤٢) تحقيق العلامة أحمد شاكر - دار الكتب العلمية.  
 (٧) لفق: وهي مأخوذة من المعنى اللغوي للفق، فقولك: لفتت الثوب: هو أن تُضم شقاً إلى أخرى فتخيطهما، ولفق الشقين يلفقهما، أي ضم إحداهما إلى الأخرى فخطهما " : لسان العرب: (٤٠٥٦/٥) مادة لفق نهر  
 (٨) علوم الحديث ومصطلحه د/ صبحي الصالح: ص (١١١) طبعة دار العلم للملايين - الطبعة الخامسة عشرة (١٩٨٤).  
 (٩) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للعلام محمد علي التهانوي: ١٤٩٢/٢ بتصرف يسير. تحقيق د/ علي حروج - مكتبة لبنان - الأولى (١٩٩٦).

فالأصوليون استخدموا لفظ التعارض، والمحدثون استخدموا لفظ "مختلف الحديث" وحاصل أقوال العلماء في بيان حقيقة هذا العلم.

أنه علم يبحث في الأحاديث المقبولة التي يبدو في ظاهرها التعارض، والاختلاف، ويقصد إلى دفع هذا الاختلاف بالجمع، والتوفيق بينها، إما بحمل المطلق على المقيد، وإما بتخصيص العام، وإما بتفسير المجمل، وإما بغير ذلك من أوجه الجمع، أو ببيان الناسخ والمنسوخ، إذا وجدت أمارته، أو من حيث الترجيح بينها إذا تعذر الجمع والنسخ، ثم التوقف. (٥)

المبحث الأول: مناهج العلماء في المختلف وأشهر مصنفاته.

المطلب الأول: مناهج العلماء في ترتيب مسالك دفع التعارض الظاهري .

سلك العلماء في دفع التعارض الظاهري بين الأحاديث أربعة مسالك.

١- الجمع      ٢- النسخ      ٣- الترجيح      ٤- التوقف أو التسايط

لكنهم اختلفوا في ترتيبها إلى مذهبين مشهورين :

الأول : وهو مذهب الجمهور من العلماء وعليه علماء الحديث ورتبوها على الآتي:

أولاً : الجمع وهو التوفيق بين الدليلين بوجه من أوجه الجمع.

الثاني : النسخ ويكون عند تعذر الجمع، والتعرف على الناسخ والمنسوخ.

الثالث : الترجيح، ويكون عند تعذر الجمع على وجه مقبول، وتعذر الوقوف على

الناسخ والمنسوخ، فيبحث المجتهد في درجة النصين من حيث القوة والضعف، فإن

وجد مرجحاً لأحدهما على الآخر من ناحية دلالاته أو من ناحية ثبوته، أو من أي

ناحية من نواحي الترجيح المعتبرة شرعاً أعمل الراجح وترك المرجوح.

رابعاً: التوقف : ويكون عند تعذر الجمع، والنسخ، والترجيح، فيتوقف المجتهد عن

العمل بأحد الدليلين. (٢٤)

قال الحافظ بن حجر : " فصار ما ظاهره التعارض واقعاً على الترتيب :

الجمع إن أمكن، فاعتبار الناسخ والمنسوخ، ثم الترجيح إن تعين ثم التوقف عن العمل

بأحد الحديثين" (٢٥).

(٢٤) علوم الحديث لابن الصلاح للإمام أبي عمرو الشهرزوري: ص (٤٧٧) تحقيق نور الدين عتر دار الفكر - دمشق

(٢٥) نزعة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر : ص (٩٧) تحقيق د عبدالله الرحيلي مكتبة الملك فهد سنة أولى (٢٠٠١)

المذهب الثاني : وهو مذهب السادة الحنفية وقد اختاره جمع من الأصوليين ورتبوا هذه المسالك على الترتيب الآتي (٢٦).

١- النسخ. ٢- الترجيح ٣- الجمع ٤- التساقط  
وفى ذلك يقول ابن الهمام (٢٧) : " فحكمه النسخ إن علم المتأخر، وإلا فالترجيح، ثم الجمع، وإلا تركا إلى ما دونهما على الترتيب إن كان، وإلا قررت الأصول " (٢٨). فإن لم يكن واحد من هذه الثلاثة تساقطاً (٢٩).

التساقط : أى يسقط كل منهما الآخر، فلا يحتج بهما جميعاً، كان الدليلين غير موجودين وترجع إلى البراءة الأصلية (٣٠).

المطلب الثاني:الموازنة بين مناهج العلماء.

اتفقوا جميعاً على اعتبار المسالك الثلاثة الأول : الجمع - النسخ - الترجيح، ولكنهم اختلفوا في ترتيبها فكان لكل منهم منهاج في هذه المسالك. لكنهم اختلفوا في المسلك الرابع فسماه المحدثون " التوقف " وهو التوقف عن العمل بأحد النصين حتى يتبين وجه الحق فيهما، وهذا مسلك يضطر إليه المجتهد حيال هذا التعارض، وهو في الحقيقة ليس مسلكاً للخروج من الخلاف، وإنما هو عذر في ترك العمل. ولكن التوقف إنما هو باعتبار قصر المجتهد في نظريته للنصوص أو قصر فهمه أو غير ذلك.

أما التساقط فيكون بإسقاطهما معاً.

لذا كان التعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط.

(٢٦) تيسير التحرير شرح العلامة محمد أمين المعروف بأمير بادشاه : ١٣٧/٣، طبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٥١هـ.

(٢٧) ابن الهمام : محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد الشهير بابن الهمام (٧٩٠ - ٨٦١) كان عالماً في الفقه والأصول والنحو، وهو حنفي المذهب من أشهر مصنفيها، التحرير في أصول الفقه، فتح القدير : شذرات الذهب ١٣٧/٩ - ١٣٩.

(٢٨) تيسير التحرير شرح التحرير للعلامة محمد أمين (١٣٧/٣).  
(٢٩) أصول الفقه للشيخ محمد الخضر حسين ص (٣٥٩) المكتبة التجارية الكبرى.  
(٣٠) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للإمام محمد علي الشوكاني: (١١٢٤/٢) تحقيق سامي الأثرى دار الفضيلة الرياض الأولى (٢٠٠٠)، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي د عبد المجيد الموسوي ص (١١٦) دار النفائس.



قال الحافظ : والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط، لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر، إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفى عليه " (٣١).

وفي النهاية : فإن القول بالتوقف أو التساقط ما هو إلا مجرد كلام نظري ليس له أثر عملي، ولذا قال ابن خزيمة (٣٢) : " أنه لا يوجد حديثان صحيحان عن رسول الله - ﷺ - متضادان إلا ويمكن التوفيق بينهما " (٣٣) لأنه لا يمكن التعارض بين النصوص على وجه يمكن فيه - الجمع أو النسخ أو الترجيح، لأن النصوص لا تتعارض والرسول قد بين وبلغ.

**المطلب الثالث: نشأة التصنيف في مختلف الحديث وأهم الكتب المؤلفة فيه.**

يمكن تقسيم مختلف الحديث من حيث التصنيف ألى شقين:

**الشق الأول: المتعلق بالتعريف والقواعد، وتناوله باعتبار ما يتعلق به من تعريف، وتأصيل ضوابطه، ويمكن أن يسمى (الجانب التأصيلي لمختلف الحديث) وممن تناول هذا النوع على سبيل المثال الامام الشافعي حيث قام بذكر كثير من قواعد مختلف الحديث في كتابه الرسالة. (٣٤)**

**الشق الثاني: المتعلق بجمع النصوص التي ظاهرها التعارض، والتأليف فيها وهو ما يمكن أن يسمى (الجانب التطبيقي لمختلف الحديث) وقد أفرد بعض الأئمة تأليف خاصة أوردها على النحو التالي:**

١- اختلاف الحديث للإمام محمد بن إدريس الشافعي وهو مؤلف من جزء واحد جمع فيه المختلف فقط، وقصد الشافعي أن يسوق في كتابه أمثلة عديدة للأحاديث التي تتعارض ظواهرها، وكيفية التوفيق بينها، على ما لم يذكره، وعليه فلم يقصد استيعاب جميع الأحاديث بأسرها في كتابه. كما صرح بذلك النووي فقال: "صنف فيه الامام

(٣١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ : ص (٩٧).  
 (٣٢) ابن خزيمة : هو امام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمى النيسابوري (٢٢٣ - ٣١١) روى عن البخاري ومسلم، وهو حافظ ثبت امام - صحيح ابن خزيمة : شذرات الذهب : (٥٧/٤).  
 (٣٣) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية للإمام الحافظ الخطيب البغدادي : (٥٥٨/٢).  
 (٣٤) الرسالة للامام الشافعي: ص (٢١٣) تحقيق أحمد شاكر دار الكتب العلمية بيروت.

الشافعي ولم يقصد استيفاءه، بل ذكر جملة ينبه بها على طريقه<sup>(٣٥)</sup> وصار فيه على طريقة المحدثين في دفع التعارض.

٢- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة الدينوري<sup>(٣٦)</sup>، وهو مؤلف من جزء واحد، جمع فيه بين المشكل والمختلف، فكان يعرض القضية التي وقع فيها التعارض ثم يبدي الجواب عنها بنفي التعارض بين الأحاديث ثم يسوق الأدلة والشواهد على بطلان التناقض.

٣- مشكل الآثار للطحاوي<sup>(٣٧)</sup>: جمع المؤلف بين الأحاديث التي تختص بمختلف الحديث والأحاديث التي تختص بالمشكل بسبب مخالفتها للقران، أو اللغه، أو العقل ولهذا سماه "مشكل الآثار" لأن المشكل أعم من المختلف.

### المبحث الثاني

## مسالك العلماء في دفع التعارض الظاهري

### المطلب الأول: الجمع

تعريف الجمع في اللغة: هو مصدر قولك: جمع الشيء جمعاً إذا جئت به من هنا أو ههنا، ويقال أيضاً: اجتمع السيل - أي من كل موضع - والحاصل أن الجمع هو تأليف الشيء عن تفرقة<sup>(٣٨)</sup>.

### تعريف الجمع اصطلاحاً:

هو أعمال الحديثين المتعارضين، الصالحين للاحتجاج، المتحددين زمنياً، بحمل كل منهما على محل صحيح مطلقاً، أو من وجه دون وجه، بحيث يندفع به التعارض بينهما<sup>(٣٩)</sup>.

بم يكون الجمع؟

(٣٥) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير للنووي: ص (٩٠) تحقيق محمد عثمان الخشت دار الكتب العربية ط الأولى (١٩٨٥).

(٣٦) الإمام أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢١٣ - ٢٧٦) نحوي - لغوي - ثقة - صاحب مصنفات مشهورة: شذرات الذهب (١٨٠/٣).

(٣٧) الطحاوي: الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المصري (٢٣٩ - ٣٢١) شيخ الحنفية كان ثقة - ثبت - له مصنفات أشهرها "مشكل الآثار: شذرات الذهب: (١٠٥/٤).

(٣٨) لسان العرب: (٦٧٨/١) مادة جمع نهر ٣.

(٣٩) مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء د/ أسامة خياط ص (٣٠) رسالة دكتوراه - دار ابن خزم الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

يكون الجمع بين الأدلة بالأخذ بظاهر اللفظ أحياناً، وأحياناً يكون بالأخذ بما وراء ظاهر اللفظ وهو ما يعرف بالتأويل (٤٠).

شروط الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض.

من خلال التعريف الاصطلاحي، يظهر أن للجمع شروطاً لا يعد الجمع صحيحاً، أو مقبولاً إلا بوجودها جميعاً، فإذا اختلف منها شرط كان الجمع مردوداً:-

الأول: أن يكون كل من الحديثين المتعارضين صالحين للاحتجاج، ويكون ذلك داعي للجمع، فإذا كان الحديثان ضعيفين فيتركبان ويعمل بغيرهما، وإذا كان أحدهما صحيحاً والآخر مردوداً، فيترك المردود ويعمل بالصحيح (٤١).

الثاني: ألا يؤدي الجمع بين الدليلين إلى إبطال نص من نصوص الشريعة، أو إبطال جزء منه: لأنه إذا أدى إلى ذلك كان جمعاً غير معتبر، ولا يمكن أن يعتمد عليه في الأحكام الشرعية (٤٢).

الثالث: ألا يكون تقابلها على وجه التناقض أو التضاد بحيث يستحيل الجمع بينهما فتمت أمكن الجمع بين حديثين متعارضين في الظاهر، والتوفيق بين مدلوليهما، فلا بد أن يندفع التعارض الذي كان واقعاً بينهما بصورة تامة، وإلا فقد يكون أحدهما ناسخاً للآخر، أو يرجح أحدهما على الآخر (٤٣).

الرابع: ألا يؤدي الجمع بين الدليلين إلى الاصطدام مع دليل آخر صحيح يخالف هذا الجمع، فإن وجد حديث صحيح مثلاً - يخالف الجمع بين الدليلين المتعارضين فلا يعتبر بمثل هذا الجمع (٤٤).

الخامس: أن يكون الجمع بين الدليلين لغرض صحيح وعلى وجه صحيح. أما الغرض الصحيح فهو رفع التعارض القائم بينهما، ويكون مستنداً إلى دليل شرعي، أما الوجه الصحيح بأنه يكون مقبولاً، غير متعسف ولا متكلف، ولا يخرج عن المقاصد الكلية للتشريع، وأن لا يكون بالتأويل البعيد، فلا يخرج عن القواعد المقررة

(٤٠) التأويل: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل موافقاً للكتاب والسنة.  
 (٤١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للعلامة محمد بن محمد الشريف الجرجاني ص (٤٣) مكتبة لبنان طبع ١٩٨٥ م.  
 (٤٢) منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الفقهاء والمحدثين د/ عبدالمجيد السوسوه.  
 (٤٣) مختلف التوفيق والترجيح بين مختلف الفقهاء والمحدثين د/ عبدالمجيد السوسوه.  
 (٤٤) المصدر السابق ص (١٤٤).  
 (٤٥) دار الوفاء- المنصوره- الاولى (١٩٩٣).

في اللغة، أو قواعد الدين المعلومة بالضرورة، ولا يخرج ما لا يليق بكلام الشارع  
الحكيم (٤٥)

السادس : أن يكون من يقوم بالجمع بين مختلف الحديث أهلاً لذلك ممن لهم

دراية بصنعتي الحديث والفقهاء، الغواصون على المعاني الدقيقة (٤٦).  
إنذا هذا هو أول مسلك يجب على المجتهد اتباعه، فيحاول المجتهد الجمع بين  
الحديثين المتعارضين ظاهراً، لأن إعمال الأدلة أولى من إهمالها. إنذا هذا هو أول  
مسلك يجب على المجتهد اتباعه، فيحاول المجتهد الجمع بين الحديثين المتعارضين  
ظاهراً، لأن إعمال الأدلة أولى من إهمالها.

قال الإمام الخطابي (٤٧) - رحمه الله - " وسبيل الحديثين إذا اختلفا في  
الظاهر، وأمكن التوفيق بينهما، وترتيب أحدهما على الآخر، أن لا يحمل على  
المنافاة، ولا يضرب بعضها ببعض، لكن يستعمل كل واحد منهما في موضعه، وبهذا  
جرت قضية العلماء في كثير من الحديث " (٤٨).

### نموذج للجمع بين الحديثين المتعارضين:

ومن صور الجمع: الجمع بين تعارض المطلق والمقيد من الأحاديث: إذا كان أحد  
الحديثين المتعارضين في الظاهر مطلقاً في دلالاته، والآخر مقيداً في دلالاته، فالمسلك  
الذي يتبع حينئذ هو: حمل المطلق على المقيد وبهذا المثال يتضح كيفية الجمع بين  
حديثين يتعارضان في ظاهرهما، وأحدهما دلالاته مطلقه والثاني دلالاته مقيدة.

(٤٥) لزمة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر ص (٩١) ومختلف الحديث  
بين الفقهاء والمحدثين د/ نافذ حسين (١٤٥)  
(٤٦) علوم الحديث لابن الصلاح : ص (٢٨٤) ومنهج التوفيق د/ السوسوه ص (١٥٣).  
(٤٧) الخطابي : الإمام أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي الشافعي (٣١٩ - ٣٨٨) ولد ببلاذ كابل له  
مصنفات شتى أشهرها، معالم السنن، وغريب الحديث: شذرات الذهب : (٤٧١/٤ - ٤٧٢).  
(٤٨) معالم السنن للخطابي : (٨٠/٣).

إثم الكذب على رسول الله - ﷺ -

\* الحديث الذي ظاهره النار لكل من كذب على رسول الله - ﷺ -  
عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - يقول : " قال : النبي - ﷺ - : " لا تكذبوا  
(٤٩) عَلِيٍّ ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ (٥٠) النَّارَ " (٥١).

\* الحديث التي ظاهره النار لكل من تعمد الكذب على رسول الله - ﷺ -  
١- \* قَالَ أَنَسٌ : إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أَحَدْتُكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «مَنْ  
تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا ، (٥٢) فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ " (٥٣).  
وجه التعارض :

حديث علي بن أبي طالب فيه الوعيد بالنار : لكل من كذب على رسول الله - ﷺ -  
- فشمل كل أنواع الكذب، العمد، الخطأ، النسيان، السهو.  
والحديث الأخرى قيد الكذب الذي فيه الوعيد الشديد بالنار بالكذاب المتعمد، لا  
كذب الناسي، والخطأ، والساهي.

مسلك العلماء في درء هذا التعارض الظاهري :

سلك العلماء في هذه المسألة مسلك الجمع.

وذهب إلى الجمع الإمام النووي والقرطبي بما يلي :

أنه إذا كان أحد الحديثين المتعارضين في الظاهر أحدهما مطلقاً في دلالاته،  
والآخر مقيداً في دلالاته، عندئذ يحمل الحديث المطلق على الحديث المقيد.

وعلى هذا تحمل الرواية الأولى المطلقة على الرواية الثانية المقيدة عملاً  
بقاعدة حمل المطلق على المقيد، وعليه فالوعيد الشديد لمن كذب على رسول الله - ﷺ -  
متعمداً، فلا يدخل في هذا الوعيد من كذب عليه سهواً، أو خطأ، أو نسياناً، أو

(٤٩) الكذب: ضد الصدق، والكاذب يعلم أن ما يقوله كذب: النهاية لابن الأثير: (١٥٩/٤) مادة كذب.  
(٥٠) لا تكذبوا علي: هل هناك فرق بين الكذب عليه، والكذب له؟ هما في الحكم سواء لأن معنى كذب عليه،  
نسبة الكلام إليه كاذباً سواء كان عليه أو له. أ.هـ - الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري لمحمد بن  
يوسف بن علي الكرماني: (١١٠/٢) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الأولى: ١٤٠١م.

(٥١) الولوج: هو الدخول، ومعناه بصير إلى النار: النهاية: (٢٢٤/٥) مادة ولج.  
(٥٢) البخاري، ك: العلم، باب: إثم من كذب على رسول الله - ﷺ - : (١٠٦) ٥٥/١ -  
ومسلم، المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله - ﷺ - : (١٤/١) ١٤/١ -  
(٥٢) كذباً - عام في جميع أنواع الكذب، لأن النكرة في سياق الشرط كالنكرة في سياق النفي، في إقالة الصدوق  
- الكواكب الدراري: (١١٤/٢).

(٥٣) البخاري، ك: العلم، باب: إثم من كذب على رسول الله - ﷺ - : (١٠٨) ٥٥/١ -  
ومسلم، المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله - ﷺ - : (١٤/١) ١٤/١ - (٢).

غلطاً، ولو لم يرد في الحديث التقييد بالتمعد، لهلك الواهمون من رواه الحديث لمجرد الهم والغلط الذي لا يكاد يسلم منه أحد.

قال النووي - رحمه الله - : " قيده - ~~التمعد~~ - بالعمد، لكونه قد يكون عمداً، وقد يكون سهواً، مع أن الإجماع والنصوص المشهورة في الكتاب والسنة متوافقة متظاهرة على أنه لا أثم على الناسي والغالط، فلو أطلق - ~~التمعد~~ - الكذب، لتوهم أنه يأنم الناسي أيضاً فقيده، وأما الروايات المطلقة فمحمولة على المقيدة بالعمد " (٥٤).

وقال الإمام القرطبي : " وهذا ما عليه الجمهور، وهي الطريقة المرضية في هذا الجمع وهي حمل المطلق على المقيد " (٥٥).

قلت : ويؤيد التقييد بالعمد قوله تعالى مقررأ قاعدة من قواعد الشرع الإسلامي

: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ

غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٥٦﴾

وعلى هذا فهو ليس على عمومه.

وهذا ليس خاصا بالقول فقط بل يشمل الفعل أيضاً، لأن الفعل في معناه

لاشتراكهما في علة الامتناع وهو الجسارة على الشريعة، ومشرعها، صلوات الله

وسلامه عليه (٥٧).

### المطلب الثاني: النسخ

#### النسخ في اللغة :

يطلق النسخ في لغة العرب على الإزالة، سواء كانت محواً، أو تبديلاً، أو

نقلاً (٥٨). ومنه قوله تعالى : ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴿٥٩﴾

(٥٩)

(٥٨) شرح النووي على مسلم للإمام محي الدين بن شرف النووي: (٦٩/١) المطبعة المصرية الأزهرية الأولى (١٩٢٩).

(٥٩) المفهوم لما اشكل من تلخيص مسلم كتاب مسلم للإمام أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي : (١١٣/١) دار

الكتاب الأولى (١٩٩٦).

سورة الأحزاب الآية (٥).

للكواكب الدراري للكرماني : (١١٥/٢).

لسان العرب : (٤٤٠٧/٦) مادة نسخ نهر ٢.

سورة البقرة الآية (١٠٦).

النسخ في الاصطلاح :  
عرفه الأصوليون بتعاريف عديدة، ولكنني اقتصر على التعريف الذي ورد في  
كتب الحديث. وهو " النسخ رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر " (١٠)

شروط النسخ :  
للنسخ شروط لا بد من تحققها في الناسخ والمنسوخ حتى نستطيع أن نقول  
بالنسخ ومن أهمها:

أولاً : أن يكون النسخ بخطاب شرعي.  
ويلزم من هذا أن النسخ لا يقع إلا في عصر النبوة، ولا يكون الإجماع ناسخاً،  
لأنه لم يحتج إليه، وليس دليلاً شرعياً إلا بعد النبوة (١١).  
ثانياً : أن يكون المنسوخ حكماً شرعياً.

فإذا كان حكماً عقلياً فلا نسخ، لأن الحكم العقلي ليس من النسخ من شيء (١٢).  
ثالثاً : أن لا يكون المنسوخ مقيداً بزمان مخصوص ( مؤبداً أو مؤقتاً ).  
فالنصوص الحديثية التي تضمنت أحكاماً دلت بصيغتها على التأييد لا تقبل  
النسخ، لأن تأييدها يمنع نسخها، وكذلك الحكم المؤقت لا يقبل النسخ، لأن المؤقت  
ينتهي بانتهاء وقته دون حاجة إلى النسخ (١٣).

رابعاً : أن يكون الناسخ ورد متراخياً عن المنسوخ.  
وذلك يكون الناسخ متأخراً في الزمان عن المنسوخ، وليس مقترناً به في زمن  
واحد، لأن هذا الشرط لازم للرفع، لأن رفع الحكم يستلزم أن يستقر الحكم أولاً على  
المكلفين، ثم يأتي بعد ذلك ما يدل على ارتفاعه، فإذا جاء حكم ومعه ما يخصه أو  
ما يقيد به أو ما يفصله، فلا يكون نسخاً بل تخصيصاً بالشرط أو بالصفة (١٤).  
خامساً : أن يكون المنسوخ حكماً عملياً جزئياً.

(١٠) علوم الحديث لابن الصلاح : ص (٢٧٧) والتقريب للنوري : ص (٨٨).  
(١١) الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار للإمام محمد بن موسى بن حازم ص (١) مطبعة دار  
المعارف العثمانية سنة ١٢٩٥. وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن علي  
الشوكاني : (٧٩٢/٢).  
(١٢) الاعتبار للحازمي : ص (١) إرشاد الفحول : (٧٩٢/٢).  
(١٣) الاعتبار للحازمي : ص (٧).  
(١٤) أصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة ص (١٩١) دار الفكر العربي، ومنهج التوفيق : د المسورة ص  
(٢٨٦).

أما أحكام العقيدة أو القواعد الكلية أو الأخبار فلا يرد عليها النسخ<sup>(١٥)</sup>.  
الطرق التي يعرف بها النسخ

يعرف الناسخ والمنسوخ في أحاديث رسول الله - ﷺ - بأربعة طرق أذكرها

إجمالاً.

الأول : تصريح النبي - ﷺ - بالنسخ.

ثانياً : تصريح الصحابي بالنسخ، وذلك بأن يكون هناك نص آخر يخالف

النص الذي قال عنه الصحابي إنه منسوخ.

الثالث : معرفة التاريخ : أي تاريخ الحديثين، وهو الزمان الذي قيل فيه كل

منهما، فيكون المتأخر ناسخاً للمتقدم، وهذا إذا تعذر الجمع بينهما.

الرابع : إجماع الأمة على ترك العمل بالحديثين.

وليس معنى هذا أن الإجماع ينسخ الحديث، وإنما هو يدل على وجود ناسخ،

فالناسخ هو ذلك النص الذي استند إليه الإجماع، وليس الإجماع ذاته، وقولهم : "

هذا الحكم منسوخ إجماعاً معناه : أن الإجماع انعقد على أن ذلك الحكم نسخ بدليل

من الكتاب أو السنة لا أن الإجماع نسخة " (١٦).

قال الإمام النووي : " قال العلماء : يعرف نسخ الحديث بأمر منها تصريح

النبي - ﷺ - ومنها قول الصحابي، ومنها ما يعرف بالتاريخ، ومنها ما يعرف

بالإجماع، والإجماع لا ينسخ لكن يدل على وجود ناسخ " (١٧).

وهذا الأوجه الأربعة ذكرها الإمام الشافعي<sup>(١٨)</sup>، وابن الصلاح<sup>(١٩)</sup>، والحافظ

بن حجر<sup>(٢٠)</sup>

(١٥) الموافقات للشاطبي : (٣/٢٢٨-٢٢٩).

(١٦) منهج التوفيق والترجيح د/ الموسرة : ص (٣٠٤ - ٣٠٥).

(١٧) شرح النووي على صحيح مسلم للإمام محي الدين بن شرف النووي (٣٥/١) المطبعة العصرية بالأزهر ط أولي (١٩٢٩).

(١٨) اختلاف الحديث للإمام الشافعي ص (٤٠) طبعة دار الفكر - الأولى.

(١٩) علوم الحديث لابن الصلاح : ص (٢٧٧ - ٢٧٨).

(٢٠) الحفظ لابن حجر : أمير المؤمنين حافظ العصر أحمد بن علي بن محمد بن محمد الشهير بابن حجر (٧٧٣ - ٨٥٢) عسقلاني الأصل، مصري المولد، والمنشأ، والوفاء، شافعي المذهب، صار حافظ الإسلام، كان عالماً بل رجلاً ومعرفة الأستاذ، وعلم العليل، " : شذرات الذهب : (٣٩٥/٩، ٣٩٩).



## نموذج النسخ

### الحجامة (٧١) للصائم

ماورد من أن الحجامة تفتط الصائم: عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَتَى عَلَى رَجُلٍ بِالنَّبِيعِ، وَهُوَ يَخْتَجِمُ، وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِي لِثَمَانِ عَشْرَةَ خَلْتُ مِنْ رَمَضَانَ، فَقَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُومُ» (٧٢).

الحجامة لا تفتط الصائم :-

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَاخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ» (٧٣).

وجه التعارض :-

(٧١) الحجامة: مأخوذة من الحجم أي المص: يقال حجم الصبي ثدى أمه إذا مصه، والحجام المصاص، ويقوم الحجام بمص الدماء في المحجم، وهي الآلة التي يجمع فيها دم الحجامة عند المص: للسان: (٧٩٠/٢) مئة: حجم نهر ٣.

(٧٢) أبو داود، ك: الصوم، ب: الصائم يحتجم: ١٥٣/٣ «٢٣٦٩» وسكت عنه والنسائي في سننه الكبرى، ك: الصيام، ب: الحجامة للصائم: «٣٢٩ - ٣٢١/٣» (٣١٣٢ - ٣١٣٣، ٣١٣٤، ٣١٣٥، ٣١٣٦، ٣١٣٧، ٣١٣٨، ٣١٣٩، ٣١٤٠، ٣١٤١، ٣١٤٢، ٣١٤٣، ٣١٤٤، ٣١٤٥، ٣١٤٦، ٣١٤٧، ٣١٤٨، ٣١٤٩، ٣١٥٠، ٣١٥١، ٣١٥٢، ٣١٥٣، ٣١٥٤، ٣١٥٥، ٣١٥٦، ٣١٥٧) وذكر الأسانيد المختلفة فيه ومن رواه من الصحابة، وابن ماجه، ك: الصيام، ب: ما جاء في الحجامة للصائم: ٥٢٧/١ «١٦٨١»، وأحمد في مسنده: ١٢٢/٤ «١٧١٥٣» والشافعي في اختلاف الحديث ص ١١٨ =

= وابن حبان في صحيحه: ٣٠١/٨ «٣٥٣٢» و٣٠٢ «٣٥٣٣»، والحاكم في المستدرک: ٤٢٨/١، وقد نقل الحاكم تصحيح إسحاق بن راهوية، فقال: «هذا إسناد صحيح تقوم به الحجة، وهذا الحديث قد صح بأسانيد وبه نقول» جميعهم من طريق أبي قلابه، عن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس، أبو قلابه: عبد الله بن زيد الجرهمي - ثقة فاضل كثير الإرسال: التقريب ص ٢٤٦ «٣٢٣٣»، أبو الأشعث: شراحيل بن آده - ثقة - التقريب ص ٢٠٦ «٢٧٦١» إسناده صحيح. والحديث له شاهد من حديث ثوبان - رضي الله عنه - بإسناد = صحيح ورجاله ثقات. وحديث شداد بن أوس قد صححه جمع من الأئمة الحفاظ. قال الحافظ بن حجر: «قال عثمان الدارمي: صح حديث أفتط الحاجم والمحجم من طريق ثوبان وشداد، وقال: وسمعت أحمد يذكر ذلك، وقال: المروزي: قلت لأحمد إن يحيى بن معين قال: ليس فيه شيء يثبت؟ فقال: «هذه مجازفة» وقال: ابن خزيمة، صح الحديثان» فتح الباري لابن حجر «٢٠٩/٤».

وقال الترمذي: «سألت محمداً - يعني البخاري - عن هذا الحديث - فقال: ليس في الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس، وثوبان، فقلنا له: كيف بما فيه الاضطراب؟ فقال: كلاهما عندي صحيح، لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابه، عن أبي أسماء عن ثوبان، وعن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس. روى الحديثين جميعاً، وهكذا نكروا عن علي بن المديني أنه قال: حديث شداد بن أوس، وثوبان صحيحان» علق الترمذي الكبير ص «١٢٢، ١٢٣»، علق الحافظ بن حجر على كلام البخاري الذي نقله عنه ثمانية وقال النووي: «وهذا الحديث ورد بأسانيد صحيحة وإسناد أبي داود على شرط مسلم» المجموع للنووي «٣٩٠/٦».

(٧٣) للبخاري، ك: الصوم، ب: الحجامة والقى للصائم «٤٢/٢» «١٩٣٨، ١٩٣٩». وذكر البخاري أطرافه «٢١٠٣ - ٢٢٧٨ - ٢٢٧٩ - ٢٢٧٩ - ٥٦٩١ - ٥٦٩٤ - ٥٦٦٥ - ٥٦٩٩ - ٥٧٠٠ -» ومسلم، ك: الحج «ب» جواز الحجامة للمحرم: «٢٩٧/٢» «٨٧/١٢٠٢».

حديث شداد بن أوس أخبر بفطر الحاجم والمحجوم وهذا نص صريح لا يحتل التأويل.  
وحديث عبد الله بن عباس صريح في عدم إفساد الصوم بالحجامة وذلك لفعل النبي - ﷺ - - الحجامة وهو صائم.  
مسلك العلماء في درء هذا التعارض الظاهري.

### النسخ :-

أن حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - ناسخ لحديث شداد ابن أوس.  
وذهب إلى النسخ الإمام الشافعي وهو قول من ألف في الناسخ والمنسوخ (٧٤).  
قال الإمام الشافعي « الزمان الذى قال فيه النبي - ﷺ - - حديث شداد بن أوس « أفطر الحاجم والمحجوم » زمن فتح مكة - أى سنة ثمان من الهجرة - كما هو مصرح به فى الحديث والزمان، وسماع ابن أوس عام الفتح، ولم يكن النبي - ﷺ - - يوماً محرماً، ولم يصحبه محرم قبل حجة الإسلام، أما حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - فذكر ابن عباس - رضى الله عنهما - حجامة النبي - ﷺ - - عام حجة الإسلام سنة عشر، وحديث أفطر الحاجم والمحجوم فى الفتح سنة ثمان قبل حجة الإسلام بسنتين.  
وعليه فإن حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - ناسخ لحديث شداد = ﷺ - (٧٥).

### ويؤيد النسخ :-

أولاً : حديث أنس بن مالك - ﷺ - قال : « أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر ابن أبي طالب احتجم وهو صائم، فمر به النبي - ﷺ - فقال : « أفطر مذان » ثم رخص النبي - ﷺ - بعد فى الحجامة للصائم، وكان أنس يحتجم وهو صائم » (٧٦).

(٧٤) الاغبار للحازمي: ص (١٤٠)، ناسخ الحديث ومنسوخة لأبى حفص عمر بن احمد بن شاهين ص (٣٢٩) - تحقيق سمير الزهيرى مكتبة المنار.  
(٧٥) اختلاف الحديث للشافعي ص ١١٨، فتح البارى لابن حجر : « ٢٠٩/٤ ، ٢١٠ ».  
(٧٦) سنن الدارقطني : ك : الصيام، ب : حجامة الصائم : ١٤٩/٣ « ٢٢٦٠ » من طريق خالد بن مخلد عن عبد الله بن المثني، عن ثابت البناني عن أنس.  
خالد بن مخلد - صدوق - التقريب ص ١٣٠ « ١٦٧٧ »، عبد الله بن المثني بن عبد الله بن أنس : صدوق كثير اللطط : التقريب : ص ٢٦٢ « ٣٥٧١ ».  
ثابت البناني : ثقة عابد : التقريب لابن حجر ص ٧١ « ٨١٠ » قال الدارقطني فى السنن « ١٤٩/٣ » كلهم ثقافت ولا أعلم لهم علة.

والغالب أن الرخصة لا تكون إلا بعد نهي.

ثانياً : إن حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » لا يدل على الفطر، بل المراد بإفطارهما تعريضهما للإفطار، أما الحاجم فلأنه لا يؤمن أن يمتص شيئاً من الدم إلى جوفه. لأن الحاجم يمتص الدم من المحجوم، وأما نهي المحجوم عن الحجامة فلأنه لا يؤمن أن يعرض صيامه للفساد بسبب الضعف الذي قد يلحقه من الحجامة عند خروج الدم فينوله إلى الإفطار (٧٧).

ثالثاً : ويؤيد النسخ ما قاله الطحاوي :-

« ويستشهد لذلك بالنظر، فإننا رأينا خروج الدم أغلظ أحواله أن يكون حدثاً فينتقض به الطهارة، وقد رأينا الغائط والبول، خروجهما حدث ينتقض به الطهارة، ولا ينتقض الصيام، فالنظر على ذلك أن يكون الدم كذلك، فالحجامة في النظر أيضاً كذلك » (٧٨).

الراجح : قلت. النسخ هنا ثابت وبه أقول، فالحجامة لا تفطر الصائم وحديث ابن عباس ناسخ لحديث شداد بن أوس.

قلت : الحجامة لا تفد الصوم لأن الحجامة دم خارج من الجسم، إلا أنه من الأولى تركها حتى لا يتعرض إلى ما يضعف جسمه. والله أعلم.

### المطلب الثالث : الترجيح

الترجيح لغة : هو مصدر للفعل رَجَحَ، ويطلق على التميل، والتغليب، والتثبيل والتقوية، يقال رَجَحَ الميزان بمعنى : مال، وأرجح الميزان أى ثقل حتى مال، ويقال رَجَحَتِ الشئ - بتشديد الجيم - أى فضلته وقويته (٧٩).

الترجيح فى الاصطلاح :

تعددت اتجاهات العلماء وتنوعت عبارتهم فى تعريف الترجيح، ولكن اقتصر على هذا التعريف وهو : " تقوية أحد الطرفين على الآخر، فيعلم الأقوى، فيعمل به، ويطرح الآخر، والقصد منه، تصحيح الصحيح، وإبطال الباطل " (٨٠).

(٧٧) معالم السنن للخطابي : « ١١١/١١٠/١ » بتصرف كثير.  
(٧٨) شرح معاني الآثار لأبى جعفر الطحاوي « ١٠٢/٢ » تحقيق محمد زهرى النجار - علم الكتب، ط. الأولى (١٩٩٤).  
(٧٩) لسان العرب : (١٥٨٦/٣)، القاموس المحيط : (٢٢٠/١) المصباح المنير : (٨٣/١) جميعهم مادة رَجَحَ.  
(٨٠) معجم أصول الفقه : ص (٨٥).

شروط الترجيح :

اشترط العلماء للترجيح بين الحديثين شروطاً لأبد من تحققها حتى يعتبر الترجيح صحيحاً، وإذا اختلف شرط واحد منها كان الترجيح فاسداً وهذه الشروط أجملها

فيما يلي:

الأول : أن لا يكون الحديثان المتعارضان متواترين، لأنه لا ترجيح لقطعي

على قطعي<sup>(٨١)</sup>.

الثاني : أن يكون أحدهما أرجح من الآخر بالدليل<sup>(٨٢)</sup>.

الثالث : أن لا يمكن الجمع بين المتعارضين بوجه مقبول، فإن أمكن ذلك

تعين المصير إليه، ولم يُجز المصير إلى الترجيح<sup>(٨٣)</sup>.

الرابع : ألا يثبت أن أحدهما منسوخ والآخر ناسخ<sup>(٨٤)</sup>.

الخامس : أن يتساوى الدليلان المتعارضان في الثبوت والحجية، فلا يعتبر

الترجيح صحيحاً بين حديث صحيح وحديث ضعيف<sup>(٨٥)</sup>.

السادس : أن يتفق الدليلان المتعارضان في الحكم مع اتحاد المحل، والوقت،

والجهة<sup>(٨٦)</sup>.

وجوه الترجيح بين الأحاديث المتعارضة.

قد اهتم العلماء بذكر وجوه الترجيح بين الأدلة، لما لها من أهمية كبيرة في

دفع التعارض الظاهري الواقع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض.

فالحازمي<sup>(٨٧)</sup> - رحمه الله - قد أورد في مقدمة كتابه الاعتبار خمسين وجهاً

للترجيح وقال في آخر الوجه الخمسين : " فهذا القدر كاف في ذكر الترجيحات، وثمَّ

وجوه كثيرة أضرنا عن ذكرها كي لا يطول به هذا المختصر " <sup>(٨٨)</sup>.

(٨١) الإحكام في أصول الأحكام للإمام علي بن محمد الأمدى : (٢٩٤/٤) دار الصميعي - الرياض ط الأولى (٢٠٠٣)، و إرشاد الفحول للشوكاني : (١١٢٠/٢).

(٨٢) إرشاد الفحول للشوكاني : (١١٢٢/٢)، الإعتبار للحازمي للحازمي : ص (٢٢).

(٨٣) إرشاد الفحول للشوكاني : (١١٢٦/٢).

(٨٤) البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين عبدالله بن يوسف : (١١٥٨/٢). تحقيق د. عبدالعظيم الديب - قطر - ط الأولى (٥١٢٢٣).

(٨٥) إرشاد الفحول للشوكاني : (١١١٥/٢).

(٨٦) المصدر السابق : (١١١٥/٢).

(٨٧) الحازمي : محمد بن موسى عثمان بن حازم المعروف بالحازمي (٥٤٨ - ٥٨٤) من رجال الحديث، أصله من همدان، ووفاته ببغداد، له مؤلفات من أشهرها - الإعتبار في بيان النسخ والمنسوخ من الآثار :

الأعلام : ١١٧/٧.

(٨٨) الإعتبار للحازمي : ص (٢٢).

وجاء الحافظ العراقي <sup>(٨٩)</sup> - رحمه الله - فذكر في نكته على كتاب ابن الصلاح الأوجه الخمسين التي عدّها الحازمي، وزاد عليها، فبلغ بها مائة وجهاً وتسعة أوجه، ثم قال آخرها " وثمّ وجوه آخر للترجيح في بعضها نظر وفي بعض ما ذكر أيضاً نظر، وإنما ذكرت هذا منها لقول المصنف أن وجوه الترجيح خمسون فأكثر .  
(٩٠)

وجاء الإمام الشوكاني <sup>(٩١)</sup> - رحمه الله - وبلغ بها تسعة وثمانين وجهاً <sup>(٩٢)</sup>.

ثم جاء العلامة محمد جمال الدين القاسمي <sup>(٩٣)</sup> ولخصها في أربعة أقسام :

الأول : وجوه الترجيح باعتبار الإسناد.

الثاني : وجوه الترجيح باعتبار المتن.

الثالث : وجوه الترجيح باعتبار المدلول.

الرابع : وجوه الترجيح باعتبار أمور خارجية <sup>(٩٤)</sup>.

حكم العمل بالراجح :

ذهب جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء إلى العمل بالراجح دون المرجوح من الحديث وقال الشوكاني : " وهذا متفق عليه ولم يخالف في ذلك إلا من لا يعتد العمل بالراجح وترك المرجوح " .<sup>(٩٥)</sup>

<sup>(٨٩)</sup> العراقي : عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، أبي بكر العراقي الشافعي (٧٢٥ - ٨٠٦) كان إماماً في الحديث، واللغة، ولكن غلب عليه الحديث فاشتهر به رحل إلى مصر وهو صغير من أشهر مصنفاته.

<sup>(٩٠)</sup> التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. شذرات الذهب : (٨٧/٩).

<sup>(٩١)</sup> الشوكاني : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (١١٧٣ - ١٢٥٠) فقيه مجتهد من كبار العلماء في اليمن نشأ بصنعاء وولى قضاءها، وبات حاكماً بها، من أشهر مصنفاته نيل الأوطار - الأعلام : (٢٩٨/٦).

<sup>(٩٢)</sup> إرشاد الفحول للشوكاني : (١١٢٥/٢).

<sup>(٩٣)</sup> القاسمي : محمد جمال الدين القاسمي (١٢٨٣ - ١٣٣٢) ولد بدمشق ونشأ وتعلم بها، رحل إلى مصر والمدينة له مؤلفات عدة من أشهرها - قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث : معجم المؤلفين : (٦٣٤/٣).

<sup>(٩٤)</sup> قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي : ص (٢٢٥ - ٢٣٠) تحقيق مصطفى شيخ مصطفى - مؤسسة الرسالة الأولى ١٤٢٥.

<sup>(٩٥)</sup> إرشاد الفحول للشوكاني : (١١١٤/٢) الكفلية في علم الرواية للخطيب البغدادي : (٥٦٠/٢) فتح المغيب بشرح الفية الحديث للحافظ شمس الدين السخاوي الشافعي : (٤٧٤/٣) تحقيق د- عبد الكريم الخضير - دار المنهاج - الرياض ط الأولى (١٤٢٦) ..